

تسريع السلام بالسودان على وقع تهديد رفقاء البشير

تفاهمات بين السلطة الانتقالية والجبهة الثورية تنهي الخلاف بشأن مسار دارفور



الاستقرار يبدأ بإنهاء فوضى انتشار السلاح

تفجير جديد يستهدف الوجود التركي في الصومال

مقديشو - أعلنت حركة الشباب الصومالية المرتبطة بتنظيم القاعدة مسؤوليتها عن انفجار سيارة ملغومة وقع السبت وأسقط 15 مصابا على الأقل في مدينة أفجوي شمال غربي العاصمة مقديشو.

وقالت الشرطة إن المصابين متعاقدون أتراك ومواطنون صوماليون، وقالت وكالة الأناضول للأنباء، نقلا عن معلومات من السفارة التركية في مقديشو، إن أربعة أتراك على الأقل يعملون في شركة بناء أصيبوا وابتلقون العلاج في مستشفى.

لكن وزير الصحة التركي فخر الدين كوجا قال إن ستة أتراك وتسعة صوماليين أصيبوا في التفجير الذي وقع السبت، وقال كوجا، على تويتر، "يجري علاج المصابين في مستشفى رجب طيب أردوغان التابع لنا في مقديشو، اثنان من مواطنينا في حالة خطيرة".

وقال الشرطي نور علي "سيارة ملغومة مسرعة اقتحمت مكانا أثناء تناول مهندسين أتراك وأفراد شرطة صوماليين الغداء".

وأضاف "حتى الآن نعرف أن ثلاثة مهندسين أتراكا ومترجمهم أصيبوا"، وتابع "أصيب أيضا رجلا شرطة".

وتشن حركة الشباب هجمات متكررة في إطار محاولة لإسقاط حكومة الصومال المركزية المدعومة من الأمم المتحدة وقوات الاتحاد الأفريقي.

وقال عبدالعزيز أبو مصعب، المتحدث باسم الحركة، "نحن وراء استشهادي السيارة الملغومة في أفجوي... استهدفنا الأتراك و(استهدفنا) القوات الصومالية معهم، هناك ضحايا.. قتلى وجرحى".

وقال سكان ورجال شرطة إن مقاتلي حركة الشباب حاولوا مهاجمة أفجوي، التي تبعد نحو 30 كيلومترا عن مقديشو، في وقت متأخر الجمعة، وتم صددهم. وتحدث السكان عن "انفجار ضخم" و"سحب من الدخان"، وقال فرح عبدالله وهو صاحب متجر - "قبل الانفجار كان هناك عدد من المهندسين الأتراك ورتل للشرطة الصومالية في المكان".

وأضاف "تسرى ضحايا يجري نقلهم لكننا لن نستطيع معرفة إن كانوا قتلى أم جرحى".

ومنذ المجاعة التي وقعت في الصومال عام 2011، صارت تركيا مصدرا رئيسيا للمساعدات في وقت تسعى فيه أنقرة لزيادة نفوذها في القرن الأفريقي.

وساعد المهندسون الأتراك في شق الطرق في الصومال. وكانت مجموعة من المهندسين من بين ضحايا انفجار وقع عند نقطة تفقيش في مقديشو أو آخر ديسمبر مما أودى بحياة 90 شخصا على الأقل.

برتوكولات لكل مسار تضمن في اتفاق واحد، مع وجود مراقبين من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأفريقي والأوروبي والأمم المتحدة، يعملون على إزالة العقبات.

وعلمت "العرب" أن ملف دارفور شهد تقدما في قضايا عدة، على رأسها المشاركة في السلطة والتوزيع العادل للثروة وملف الأراضي المجتمعية "الحواكير".

وكانت قضايا العدالة الانتقالية على رأس النقاشات التي دارت، السبت، بانتظار انتهاء اللجان المشتركة المشكلة بين الحكومة والجبهة الثورية من معالجة ملف مستويات الحكم والتمثيل في الخدمة المدنية القومية والمؤسسات لأبناء دارفور.

ويصر متابعون أن تسريع وتيرة المفاوضات واستحقاق الانتهاء من أعمال اللجنة المشتركة المشكلة من الحكومة وحركات دارفور، خطوة مهمة، لكنها قد تفضي للتوصل إلى اتفاق لا يرضى أصحاب المصلحة وتكون انعكاساته سلبية بشأن قدرة الحكومة على تطبيقه. وأشار محمد شرف، ممثل حركة العدل والمساواة في القاهرة، إلى أن المفاوضات والسلام تعالج المشكلات الاجتماعية

المدعومة من الأمم المتحدة وقوات الاتحاد الأفريقي.

وقال عبدالعزيز أبو مصعب، المتحدث باسم الحركة، "نحن وراء استشهادي السيارة الملغومة في أفجوي... استهدفنا الأتراك و(استهدفنا) القوات الصومالية معهم، هناك ضحايا.. قتلى وجرحى".

وقال سكان ورجال شرطة إن مقاتلي حركة الشباب حاولوا مهاجمة أفجوي، التي تبعد نحو 30 كيلومترا عن مقديشو، في وقت متأخر الجمعة، وتم صددهم. وتحدث السكان عن "انفجار ضخم" و"سحب من الدخان"، وقال فرح عبدالله وهو صاحب متجر - "قبل الانفجار كان هناك عدد من المهندسين الأتراك ورتل للشرطة الصومالية في المكان".

وأضاف "تسرى ضحايا يجري نقلهم لكننا لن نستطيع معرفة إن كانوا قتلى أم جرحى".

ومنذ المجاعة التي وقعت في الصومال عام 2011، صارت تركيا مصدرا رئيسيا للمساعدات في وقت تسعى فيه أنقرة لزيادة نفوذها في القرن الأفريقي.

وساعد المهندسون الأتراك في شق الطرق في الصومال. وكانت مجموعة من المهندسين من بين ضحايا انفجار وقع عند نقطة تفقيش في مقديشو أو آخر ديسمبر مما أودى بحياة 90 شخصا على الأقل.

الدفع باتجاه المطالبة بإقالة حكومة عبدالله حمديك وإجراء انتخابات مبكرة. وأشار زكريا، لـ "العرب"، إلى أن خطورة عامل الوقت دفعت لأن تشهد المباحثات حالة من النشاط على مسار دارفور الذي يعد الأكثر تعقيدا، واتباع الوساطة لمنهج إداري جديد توافقت عليه جميع الأطراف بأن يجري التوقيع على حله من نقاط خلافية أولا بأول لضمان عدم تعرض المفاوضات لانتكاسات في المستقبل.

وما انعكس على توافد عدد كبير من قيادات الحركات المسلحة ومسؤولي الحكومة إلى دولة جنوب السودان.

وأضاف، لـ "العرب"، أن إنجاز ملف السلام سلاح فعال في مواجهة الخلل الأمني الذي يظهر من وقت لآخر، بدعم الطرف الحكومي سياسيا، ويؤكد أن المرحلة الانتقالية ماضية في تحقيق أهدافها، وهو أمر تصر عليه الجبهة الثورية التي تبحث عن الاستقرار في الهامش بما يضمن إنهاء الفوضى الناجمة عن انتشار السلاح في أيدي المواطنين.

وتسبب تقسيم مباحثات السلام إلى خمسة مسارات في طول أمد المفاوضات. واضطرت وساطة جنوب السودان إلى تأجيل المفاوضات على مسار دارفور في الغرب، ومسار الشرق، أكثر من مرة نتيجة الاشتباكات التي اندلعت في المنطقتين.

وقاد عدم تمكن أطراف السلام من إبراز تقدم على مدار شهرين إلى تمديدتها لشهرين إضافيين، بعد أن كان من المقرر انتهاءها في ديسمبر الماضي، ما تسبب في عدم ثقة قطاع من المواطنين في أداء الحكومة، واستغلال أطراف محسوبة على نظام البشير تعطل المفاوضات في

ما انعكس على توافد عدد كبير من قيادات الحركات المسلحة ومسؤولي الحكومة إلى دولة جنوب السودان.

وأضاف، لـ "العرب"، أن إنجاز ملف السلام سلاح فعال في مواجهة الخلل الأمني الذي يظهر من وقت لآخر، بدعم الطرف الحكومي سياسيا، ويؤكد أن المرحلة الانتقالية ماضية في تحقيق أهدافها، وهو أمر تصر عليه الجبهة الثورية التي تبحث عن الاستقرار في الهامش بما يضمن إنهاء الفوضى الناجمة عن انتشار السلاح في أيدي المواطنين.

وتسبب تقسيم مباحثات السلام إلى خمسة مسارات في طول أمد المفاوضات. واضطرت وساطة جنوب السودان إلى تأجيل المفاوضات على مسار دارفور في الغرب، ومسار الشرق، أكثر من مرة نتيجة الاشتباكات التي اندلعت في المنطقتين.

وقاد عدم تمكن أطراف السلام من إبراز تقدم على مدار شهرين إلى تمديدتها لشهرين إضافيين، بعد أن كان من المقرر انتهاءها في ديسمبر الماضي، ما تسبب في عدم ثقة قطاع من المواطنين في أداء الحكومة، واستغلال أطراف محسوبة على نظام البشير تعطل المفاوضات في

يواجه التزام السلطة الانتقالية في السودان بتسريع مفاوضات السلام، الشامل، ومحاولات لتقويضه من قبل بقايا نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير التي تختلق الأزمات وتحاول الإيهام بأن جذورها اجتماعية أو قبلية.

الخرطوم - كثفت السلطة الانتقالية السودانية جهودها لتحريك ملف مفاوضات السلام مع الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة وقوى سياسية، لقطع الطريق على تهديدات بقايا نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، ومنع تنامي الاحتقان في بعض الولايات. وشارك الطرفان، السبت، في ثلاث جلسات تفاوضية بشأن مسار دارفور لاحتواء الجدل الذي أثاره رئيس حركة تحرير السودان، مني أركو مناوي، الجمعة، بإعلانه حدوث تراجع كبير في مفاوضات دارفور واتهامه الحكومة بالتوصل من البنود التي جرى التوافق عليها.

ونفى الناطق الرسمي باسم وفد السلطة الانتقالية المفاوض، محمد الحسن التعايشي، التراجع عن أي شيء جرى التوافق حوله مع الحركات المسلحة، وجدد العزم على مواصلة النقاش حول مسارات السلام المختلفة بإرادة كاملة من خلال الفرق الفنية التي جرى تشكيلها لتغطية جميع المسارات بالتوازي.

وشدد، في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الجبهة الثورية الهادي إريس يحيى مساء الجمعة، على التزام السلطة بتحقيق السلام الشامل وتقديم التنازلات الممكنة، بما يجعل الاتفاق النهائي موعودا وقابلا للتنفيذ.

وتحمل هذه النبذة إصرارا على المضي باتجاه تسريع المفاوضات مع قرب انتهاء التاريخ المقرر للتوصل إلى اتفاق سلام شامل في منتصف فبراير المقبل.

تدرك الحكومة أن السير ببطء قد يساهم في اختراق المفاوضات وتغيير بعض المعادلات التي على أساسها تمت عملية البناء لها بالشكل الحالي، لأن خسارة المزيد من الوقت تصب في صالح الترويج لعدم القدرة على إدارة المرحلة الانتقالية بدقة.

وأشار القيادي في الجبهة الثورية، محمد زكريا، إلى وجود توافق بين الحركات المسلحة والسلطة الانتقالية على ضرورة سد المنافذ التي تعرقل سير المفاوضات، وهناك اجتماعات ثنائية جرت الأيام الماضية برعاية لجان الوساطة وجوبا للتأكيد على هذا الأمر،

الأوراق النقدية ساحة جديدة للمواجهة بين الحوثيين والحكومة في اليمن

حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، انقسم البنك المركزي اليمني إلى فرعين، أحدهما في صنعاء تحت سيطرة الحوثيين والآخر معترف به دوليا في عدن حيث تجري طباعة الأوراق النقدية.

ودافعت سلطات عدن عن قرارها زيادة طباعة الأوراق النقدية الجديدة اعتبارا من عام 2017، قائله إنها محاولة للتعامل مع تفاقم الأزمة النقدية ودفع رواتب العاملين في القطاع العام.

وقال يوسف سعيد أحمد مستشار محافظ البنك المركزي في عدن، قبل أيام، إن "الحوثيين اتخذوا القرار ولم يحسبوا تكلفته الاقتصادية على المجتمع".

وأضاف "نأمل أن تكون الإجراءات التي اتخذت قصيرة الأجل، ولا يمكن استدامتها في ما يتعلق بالحوثيين، لأن الاقتصاد واحد وعوامل الإنتاج مشتركة والسلع تتدفق من عدن إلى صنعاء والعكس. وبالتالي فإن أي إجراء سيؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل عام ولا يمكن حصره إيجابيا أو سلبيا في منطقة دون أخرى".

ودافع الحوثيون عن حظرهم قائلين إنه وسيلة للدفاع عن قيمة العملة. وقال سامي السياغي، المسؤول عن العمليات المصرفية الخارجية في البنك المركزي بصنعاء، "كان لا بد من اتخاذ هذه الإجراءات" لوقف الممارسات التي يفرضها بنك عدن المركزي من خلال السياسة النقدية التي وصفها بـ "الخطيرة".

مقابل رسم يبلغ حوالي 1.5 دولار. لكن الأمور تزداد صعوبة عندما يتعلق الأمر باستخدام الورقة النقدية في أسواق المواد الغذائية. وقال سكان في صنعاء إنه في السوق غير الرسمي لتغيير العملات يتم عرض استبدال 100 ألف ريال بمئتي ألف ريال يمني القديم الجديدة بما يتراوح بين 90 و96 ألف ريال من الأوراق القديمة التي باتت أقل توافرا.

وبعدما اقتحم الحوثيون العاصمة صنعاء في عام 2014 وأخرجوا منها

صعوبات منذ بدء تطبيقه. وقال عبدالله البشيري (28 عاما)، الذي يعمل بالقطاع الخاص في صنعاء، "عندما رأى الناس بدء تداول العملة الجديدة تمسكوا بها لأن شكلها نظيف وبراق، لكن حيازتها حاليا تمثل لهم مشكلة".

ويمكن في المدينة استبدال 100 ألف ريال يمني (نحو 172 دولارا) من الأوراق النقدية الجديدة بعملة إلكترونية تُستخدم في سداد مدفوعات مثل تعبئة رصيد الهاتف أو دفع فواتير الكهرباء

وأنخفض قيمتها قليلا في المناطق الخاضعة للحوثيين وبلغت حوالي 582 ريالا للدولار لكنها تراجعت أكثر بكثير الآن بالعملات الجديدة. وقد تبدو هذه القوة النسبية في صالح الشماليين فقط إذا استطاعوا الحصول على ما يكفي من العملات القديمة.

وقال عبدالله صالح النجمسي (27 عاما)، من شارع في صنعاء قبل دخول الحظر حيز التنفيذ، "نذهب إلى الصرافة ولا يأخذون منا العملات الجديدة، أو يقولون إنهم بحاجة إلى ثلاثة أو أربعة أو خمسة أيام". وأضاف "الجديدة غير مقبولة والقديمة متهترئة، عليهم أن يجدوا حلا".

وقبل أيام من بدء الحظر، رفض مكتب صرافة تحويل أموال لنحو 20 رجلا وامرأة وقال إنه استكمل الحصة

مختلفتين مما يزيد الاضطراب في بلد تحكمه قوتان ويعاني من ويلات الحرب. وفي الشهر الذي سبق الحظر، كان الناس يصطفون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين سعيا لإبدال ما بحوزتهم من رialsات جديدة بعملات قديمة، مما حول الأوراق المتهترئة البالية إلى سلعة ذات قيمة ونادرة نسبيا.

وكانت قيمة العملة المحلية مستقرة عند حوالي 560 ريالا للدولار في ربوع اليمن قبل إعلان الحظر في منتصف ديسمبر.

وأنخفض قيمتها قليلا في المناطق الخاضعة للحوثيين وبلغت حوالي 582 ريالا للدولار لكنها تراجعت أكثر بكثير الآن بالعملات الجديدة. وقد تبدو هذه القوة النسبية في صالح الشماليين فقط إذا استطاعوا الحصول على ما يكفي من العملات القديمة.

وقال عبدالله صالح النجمسي (27 عاما)، من شارع في صنعاء قبل دخول الحظر حيز التنفيذ، "نذهب إلى الصرافة ولا يأخذون منا العملات الجديدة، أو يقولون إنهم بحاجة إلى ثلاثة أو أربعة أو خمسة أيام". وأضاف "الجديدة غير مقبولة والقديمة متهترئة، عليهم أن يجدوا حلا".

وقبل أيام من بدء الحظر، رفض مكتب صرافة تحويل أموال لنحو 20 رجلا وامرأة وقال إنه استكمل الحصة

مختلفتين مما يزيد الاضطراب في بلد تحكمه قوتان ويعاني من ويلات الحرب. وفي الشهر الذي سبق الحظر، كان الناس يصطفون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين سعيا لإبدال ما بحوزتهم من رialsات جديدة بعملات قديمة، مما حول الأوراق المتهترئة البالية إلى سلعة ذات قيمة ونادرة نسبيا.

وكانت قيمة العملة المحلية مستقرة عند حوالي 560 ريالا للدولار في ربوع اليمن قبل إعلان الحظر في منتصف ديسمبر.

وأنخفض قيمتها قليلا في المناطق الخاضعة للحوثيين وبلغت حوالي 582 ريالا للدولار لكنها تراجعت أكثر بكثير الآن بالعملات الجديدة. وقد تبدو هذه القوة النسبية في صالح الشماليين فقط إذا استطاعوا الحصول على ما يكفي من العملات القديمة.

وقال عبدالله صالح النجمسي (27 عاما)، من شارع في صنعاء قبل دخول الحظر حيز التنفيذ، "نذهب إلى الصرافة ولا يأخذون منا العملات الجديدة، أو يقولون إنهم بحاجة إلى ثلاثة أو أربعة أو خمسة أيام". وأضاف "الجديدة غير مقبولة والقديمة متهترئة، عليهم أن يجدوا حلا".

وقبل أيام من بدء الحظر، رفض مكتب صرافة تحويل أموال لنحو 20 رجلا وامرأة وقال إنه استكمل الحصة

مختلفتين مما يزيد الاضطراب في بلد تحكمه قوتان ويعاني من ويلات الحرب. وفي الشهر الذي سبق الحظر، كان الناس يصطفون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين سعيا لإبدال ما بحوزتهم من رialsات جديدة بعملات قديمة، مما حول الأوراق المتهترئة البالية إلى سلعة ذات قيمة ونادرة نسبيا.

وكانت قيمة العملة المحلية مستقرة عند حوالي 560 ريالا للدولار في ربوع اليمن قبل إعلان الحظر في منتصف ديسمبر.

وأنخفض قيمتها قليلا في المناطق الخاضعة للحوثيين وبلغت حوالي 582 ريالا للدولار لكنها تراجعت أكثر بكثير الآن بالعملات الجديدة. وقد تبدو هذه القوة النسبية في صالح الشماليين فقط إذا استطاعوا الحصول على ما يكفي من العملات القديمة.

وقال عبدالله صالح النجمسي (27 عاما)، من شارع في صنعاء قبل دخول الحظر حيز التنفيذ، "نذهب إلى الصرافة ولا يأخذون منا العملات الجديدة، أو يقولون إنهم بحاجة إلى ثلاثة أو أربعة أو خمسة أيام". وأضاف "الجديدة غير مقبولة والقديمة متهترئة، عليهم أن يجدوا حلا".

وقبل أيام من بدء الحظر، رفض مكتب صرافة تحويل أموال لنحو 20 رجلا وامرأة وقال إنه استكمل الحصة

مختلفتين مما يزيد الاضطراب في بلد تحكمه قوتان ويعاني من ويلات الحرب. وفي الشهر الذي سبق الحظر، كان الناس يصطفون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين سعيا لإبدال ما بحوزتهم من رialsات جديدة بعملات قديمة، مما حول الأوراق المتهترئة البالية إلى سلعة ذات قيمة ونادرة نسبيا.

وكانت قيمة العملة المحلية مستقرة عند حوالي 560 ريالا للدولار في ربوع اليمن قبل إعلان الحظر في منتصف ديسمبر.

وأنخفض قيمتها قليلا في المناطق الخاضعة للحوثيين وبلغت حوالي 582 ريالا للدولار لكنها تراجعت أكثر بكثير الآن بالعملات الجديدة. وقد تبدو هذه القوة النسبية في صالح الشماليين فقط إذا استطاعوا الحصول على ما يكفي من العملات القديمة.

وقال عبدالله صالح النجمسي (27 عاما)، من شارع في صنعاء قبل دخول الحظر حيز التنفيذ، "نذهب إلى الصرافة ولا يأخذون منا العملات الجديدة، أو يقولون إنهم بحاجة إلى ثلاثة أو أربعة أو خمسة أيام". وأضاف "الجديدة غير مقبولة والقديمة متهترئة، عليهم أن يجدوا حلا".

وقبل أيام من بدء الحظر، رفض مكتب صرافة تحويل أموال لنحو 20 رجلا وامرأة وقال إنه استكمل الحصة

التجارة بين الشمال والجنوب أصبحت أكثر تكلفة بكثير إذ يضطر التجار إلى شراء وبيع نوعين من الريال

ويقول الحوثيون المتحالفون مع إيران إنه ينبغي على اليمنيين استخدام العملة القديمة فحسب ويدفعون بأن الحظر خطوة لمواجهة التضخم وإفراط الحكومة في إصدار "عملات بنكوت".

أما الحكومة فوصفت الحظر بأنه تخريب اقتصادي. وكالعادة وجد اليمنيون أنفسهم مزمقين بين الجانبين. وقال يمنيون من الجانبين إن الحظر تسبب فعليا في وجود عملتين بقيمتين

جبهة جديدة في الصراع الدائر